

سوريا

بعد مرور نحو شهر على تسلّم إدارة الرئيس جو بايدن مهاهما، تبدو التحركات الأميركية ضي الشرف السوري متناقضة ضي ما بينها. وعلى رغم ما يوحي به هذا التناقض من وجود تحط ضي واشنطن، إلا أنه قد يكون ضي المقابل توطئة لتثبيت استراتيجية جديدة هناك

انسحابٌ من مناطق، وتثبيتٌ في أخرى «إعادة انتشار» أميركية في شرق الفرات

الحسكة ـ **أيهم مرعي**

تغيّب أيُّ بوارد اهتمام لدى الإدارة الأميركية الجديدة بالملف السوري، الذي لم يتشكّل إلى الآن الفريق المعنّي به، وهو ما يربّخ ربطه كملحق، مثلما كان متوقّعا، بالملفّين التركي والإيراني. وفي ظلّ غياب معالم سياسة واضحة لدى إدارة جو بايدن حيال سوريا، تُسجّل التحركات الأميركية الميدانية في هذا البلد تناقضا كبيرا، ما بين الانسحاب من نقاط محدّدة، أو العمل على إنشاء نقاط وقواعد جديدة غير شرعية في سوريا. فبعد أقلّ من يومين على انسحاب رتل أميركي بمعدّاته الكاملة من نقطة مستحدثة في منطقة تلّ علو في ريف البعريجة شمال شرق محافظة الحسكة، استكملت واشنطن إدخال الأرتال العسكرية في تحضيرات لبناء قاعدة لها في قرية عين ديوار في ريف المالكية. وعلى رغم ما يوحي به ذلك التناقض من حالة تحنّط تعيشها واشنطن، إلا أنه قد يكون تحلياً

جديدة لها في المنطقة.

وباتّي هذا التحرك الأميركي بعد عدّة محاولات روسية لإنشاء قاعدة عسكرية في منطقتي عين ديوار ودير غصن في ريف المالكية،

ويهدف الوصول إلى مناطق انتشار النفط في الحسكة. آنذاك، حرّضت «قسد» أنصارها على التظاهر ضدّ الوجود الروسي في مناطقهم، ونجحت في منع أيّ تركز روسي



بعثتم، التحالف، نقله جزء من قواته باتجاه قاعدة جديدة له في عين ديوار (أ ف ب)

يأتي التحرك الأميركي بعد عدّة محاولات روسية لإنشاء قاعدة في منطقتي عين ديوار ودير غصن

ويهدف الوصول إلى مناطق انتشار النفط في الحسكة. آنذاك، حرّضت «قسد» أنصارها على التظاهر ضدّ الوجود الروسي في مناطقهم، ونجحت في منع أيّ تركز روسي



هناك، خوفاً من أن يفضي ذلك إلى عودة تدريبية للحكومة السورية. وفي هذا السياق، تؤكّد مصادر لهـ«الأخبار» أن «تحركات لاقفة تشهدها منطقة عين ديوار على مثلث الحدود السوري - التركي - العراقي، مع نقل معدّات لوجستية وعسكرية إلى المنطقة». وتقدّر المصادر أن «التحالف يعترّم نقل جزء من قواته الموجودة بالقرب من مناطق انتشار النفط في رميلان والشدادي، باتجاه قاعدة جديدة في عين ديوار». وذلك تطبيقاً لقرار «البنّاتغون» وقف «حماية» المنشآت النفطية في سوريا. وتضيف أن «الأميركيين يريدون استثمار الموقع الجغرافي لعين ديوار المطل على مرتفع يشرف على مساحات واسعة من الحدود السورية مع تركيا والعراق، لتحويله إلى قاعدة جديدة لهم في المنطقة».

وباتّي هذا التحرك الأميركي بعد عدّة محاولات روسية لإنشاء قاعدة عسكرية في منطقتي عين ديوار ودير غصن في ريف المالكية، ويهدف الوصول إلى مناطق انتشار النفط في الحسكة. آنذاك، حرّضت «قسد» أنصارها على التظاهر ضدّ الوجود الروسي في مناطقهم، ونجحت في منع أيّ تركز روسي

تبدّد الرهان السعودي: لا تجفيف لمصادر دخل «أنصار الله»

أربع فرق من عشرات الموالين للتحالف السعودي - الإماراتي للتحريض على قاتلة «الجماعات الإرهابية»، بعدما أشعرت الكونغرس بقرارها ذلك، الذي من شأنه إصابة السعودية وحكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، بخيبة أمل كبيرة. صحيح أن الخطوة تستهدف، بحسب قيادة صنعاء، تحسين صورة الولايات المتحدة التي ازدادت قمامة بفعل الجرائم المرتكبة في اليمن، إلا أنها تفقد حكومة هادي ورقة علقّت عليها الأمل في تجفيف مصادر دخل «أنصار الله»، والانتقام من عشرات الشركات التجارية العاملة في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.

وكان وزير خارجية هادي، أحمد عوض بن مبارك، وهو سفيره السابق في واشنطن، قد دفع بثقله الدبلوماسي لإفناء الخارجية الأميركية بضرورة الإبقاء على التصنيف، كما لجأ إلى جماعات ضغط في الولايات المتحدة لاستعانة بخدماتها على هذا الصعيد مقابل ملايين الدولارات. وبحسب مصادر استخبارية، فإن بن مبارك وجّه، أيضاً، كل سفارات اليمن الخارج للعمل في اتجاه مناهض

اعترفت حكومة هادي استغلال القرار الأميركي لتشديد الحصار على ميناء الحديدة

الأميركي السابق، دونالد ترامب، في اليوم ما قبل الأخير من مغادرتها البيت الأبيض، حكومة هادي، فرصة كبيرة للنيل من خصومها في صنعاء، وعلى رغم تصاعد التحذيرات الدولية آنذاك من وجود مخاطرة بالأوضاع الإنسانية، عمدت تلك الحكومة، بتوجيهات من السفير السعودي محمد آل جابر، إلى إعداد عشرات الفواتم التي تضمّت أسماء أكثر من 300 شركة تجارية عاملة في صنعاء والمحافظات الواقعة تحت سيطرة «أنصار الله» لتسليمها للجانب الأميركي، بالإضافة إلى أكثر من ألفي اسم لرجال أعمال وسياسيين ونشطاء

عدوان إسرائيل على ريف دمشق

شكّط طائرات العدو الإسرائيلي، فجر أمس، عدواناً جديداً على الأراضي السورية. ونقلت وكالة «سانا» السورية الرسمية عن مصدر عسكري قوله إنه «في تمام الساعة الواحدة و18 دقيقة من فجر اليوم (الإثنين)، نفّذ العدو الإسرائيلي عدواناً برشقات صواريخ من اتجاه الجولان السوري المحتل واتجاه الجليل، مستهدفاً بعض الأهداف في محيط مدينة دمشق».

وأكد المصدر العسكري أن «الدفاع الجوي السوري تصدّى للصواريخ وأسقط معظمها». وبحسب المعلومات التي جرى تداولها، فقد استهدفت الغارات الإسرائيلية عدّة مواقع للجيش السوري، من بينها مخازن أسلحة في ريف دمشق

(الأخبار)

لعل «قسد» تريد، من وراء تلك التصرفات، التأكيد أنها لا تزال قادرة على الإمساك بزمام الأمور

ومدنياً في مدينتي الحسكة والقامشلي، ونهبت محتوياتها من الدقيق والنخالة والمحزكات الكهربائية». وأضافت المصادر أن «عناصر الميليشيا استولوا أيضاً على مراب مؤسسة الحبوب، وسرقوا الأليات والمعدّات، وأجبروا العاملين على العمل معهم تحت تهديد الخطف والاعتقال». باتي ذلك في وقت أكد فيه مصدر سوري العاصمة دمشق، برعاية روسية.

تستمرّ في اختطاف 121 عسكرياً ومدنياً في مدينتي الحسكة والقامشلي، على رغم الإعلان عن تفاهم برعاية روسية لكفّ الحصار عن المدينتين، من ضمن بنوده الإفراج عن المختطفين». وتبرز هذه التطوّرات بعد أيام قليلة على سريان معلومات عن توصل ممثلين عن «قسد» وآخرين عن الحكومة السورية إلى تفاهمات أولية خلال اجتماعات في العاصمة دمشق، برعاية روسية.

إليه، ووفقاً لمصادر مقرّبة من حكومة هادي، فقد كان في بُدئها استغلال القرار الأميركي لمنع دخول أيّ سفن مُحمّلة بالشتقّات النفطية إلى ميناء الحديدة، وإلغاء تصاريح التّجّار المستوردين لمصلحة شركة النفط في صنعاء، ومراجعة التصاريح التي مُنحت لشركات ورجال أعمال - يعملون في الاستيراد من الخارج - لأسواق اليمنية - خلال السنوات الماضية، فضلاً عن إعادة لتجّار نفطمقرّبين من مكتب هادي بالسطرة على الحصة السوقية لمبيعات النفط في المحافظات الشمالية.

فضلاً عنّا تقدّم، حاولت حكومة هادي، التي تتّهمها «أنصار الله» بالنسب بتكسّد السيولة المالية لأكثر من 1,8 تريليون ريال من العملة اليمنية المطبوعة من قبلها من دون غطاء نقدي خلال السنوات الماضية. استغلال قرار التصنيف الأميركي لفرض تلك العملة المنوعة من التداول في نطاق الأسواق الواقعة تحت سيطرة «الإنقاذ». وبحسب مصادر مطلّعة، فإن حكومة هادي وجّهت، بموجب خطّتها التي أعدها فريق مكوّن من وزارات التخطيط والمالية والتجارة والصناعة والنفط والمعادن في مدينة عدن، بتنفيذ قرارها السابق الرقم 49 لعام 2020، القاضي بربط أيّ على نسبة 80% من السوق اليمني.

إيران

سباق رئاسي غير محسوم: «الإصلاحيون» لا يياسون

نسبي، من خلال عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، في ظلّ تسلّم بايدن الرئاسة، وهو ما يصبّ في مصلحة «الإصلاحيين» خلال العملية الانتخابية. ويذهب زادة، في حديث إلى «الأخبار»، إلى اعتبار أن هذا الأمر يمنح «الإصلاحيين» أملاً في وضع ورقة رابحة على الطاولة، عبر التعاون مع إدارة بايدن للعودة تدريجياً إلى الاتفاق، مع اتّخاذ خطوات جديدة من شأنها أن تعطي دفعا إيجابياً لأيّ انفراج اقتصادي في الأيام التي تسبق موعد الانتخابات.

في المقابل، يشير زادة إلى أن «التيار المحافظ» يسعى بدوره للعودة بالعمل بالإغلبية الساحقة، مستفيداً من عامل الانتخابات النيابية والتأييد الشعبي المتزايد، وخصوصاً أن الأسماء التي تجرى تداولها لخوض السباق هي لشخصيات بارزة، مثل رئيس مجلس الشورى محمد باقر قاليباف، ورئيس الهيئة القضائيّة إبراهيم رئيسي، ولكن لا يزال في جعبة «التيار

الإصلاحي» ما يقوّمه الأمر الذي تبلور عبر طرّح اسم منافس كبير، هو النائب الأول لرئيس الجمهورية إسحاق جهانغيري، بناءً على ما تقدّم، يمكن القول إن الانتخابات الرئاسية لا تبشر بحسم كبير، مثل الانتخابات البرلمانية، ولن تنتهي قبل المحلّلات الأخيرة.

من جهته، يقول الباحث السياسي المحافظ، ميخّم برزّة، في حديث إلى «الأخبار»، إنه لا يتوقع منافسة تُذكر من قبل أيّ مرشّح إصلاحي. «لأنّ

السارح الإيراني اليوم يتقدّم الحقّة للمحافظين، من خلال الموقف والأراء، وقد أثبت ذلك في صناديق الاقتراع خلال الانتخابات النيابية». وبحسب زادة، فإن «ما يعزّز هذه الثقة هو وجود خطة ثابتة وشاملة للنهوض بالاقتصاد الإيراني، من خلال الحلول البديلة مثل الخطّ الحريري الذي تعمل عليه الصين وخطّ سكة الحديد شمال جنوب مع الهند، والميزانية الداخلية الجديدة التي وصلت إلى حدّ الصفر في المئّة اعتماداً على النفط، والانتقال على الصناعات البديلة والتبادلات التجارية الثاقبة التي تشهد نمواً سريعاً، من خلال التسهيلات التي تقدّمها إيران لمعظم الدول». ويؤكد برزّة أن «الشعب الإيراني لن يقبّ مجدداً بأيّ طروحات أميركية، معتبراً أن «التجارب على مدى 40 عاما مع الإدارات الأميركية المتعاقبة اثبتت أن جميعها فروع لاصل ذاته».

من الاحتفالات التي شهدناها طهران بمناسبة الذكرى الـ 42 للثورة الإسلامية (أ ف ب)



مع دخوله الرئيس الأميركي جو بايدن

البيت الأبيض، وجد «التيار الإصلاحي» عناصر قد يساعده

على استعادة جزء من زخمه في الشارع الإيراني.

ضيق الانتخابات الرئاسية المقبلة

طهران ـ **حسبت شميتو**

أشهرٌ قليلة تفصل إيران عن السباق الرئاسي الجديد في 18 حزيران/يونيو المقبل، أي اليوم الذي سيختار فيه الإيرانيون خليفة الرئيس حسن روحاني. تأتي هذه الانتخابات في ظروف استثنائية، بعد أشهر من الانتخابات النيابية (شباط/فبراير 2020) التي شهدت أقل نسبة إقبال منذ تأسيس الجمهورية (42,7% تقريباً)، وهو الأمر الذي أثار جدلاً في شأن استياء الشعب من الركود الاقتصادي والأوضاع الصعبة التي تعانيها البلاد، يضاف إلى ذلك تقشّي وباء «كورونا» الذي أدّى إلى اتّخاذ قرار بإجراء العملية الانتخابية على مدى يومين، منعاً للاكتظاظ ومرعاة للمعايير الصحية.

الأول من نيسان/أبريل المقبل هو بداية مهلة تقديم طلبات المرشحين الراغبين في خوض المعركة الانتخابية، على أن تتخّ المصادقة عليها في الأول

من حزيران/يونيو، قبل أتمام من موعد الانتخابات، وسط توقعات مغايرة لما ساد في السورتين السابقتين، تصعيدها الأخير، عبر الاستيلاء على مؤسسات حكومية، تريد المحافظين، بناءً على ما كان يتحقّق في انتخابات، وسط توقعات مغايرة

إلى مساندة في السورتين السابقتين، تصعيدها الأخير، عبر الاستيلاء على مؤسسات حكومية، تريد المحافظين، بناءً على ما كان يتحقّق في انتخابات، وسط توقعات مغايرة

الابتعاد عن الرئيس، والتلمص منه كخليف، وربطه بأصول معتدلة أو محافظة، تقادياً لنتائج الانتخابات التي لم يقدّر - مع ذلك - على تجاوزها لأسباب عديدة، منها الخلافات الحادة التي نشبت بين أفرادهِ وبين روحاني، الذي اعتبر أنصاره أن «التيار الإصلاحي» يقّده ككيش محرقة أمام الرأي العام الإيراني. اليوم، يحاول «الإصلاحيون» العودة إلى المنافسة الأخيرة (شباط/فبراير 2020)، حيث حقّق «التيار المحافظ» فوزاً ساحقاً، عبر سيطرته على نسبة 76% من مجلس الشورى (222 نائباً) مقابل 6% لهـ«الإصلاحيين» (16 نائباً)، و18% للمستقلين (53 نائباً). ويردّ الشارع الإيراني تلك النتيجة إلى الإخفاق في إتمام الاتفاق النووي، وانسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب منه في عام 2018، وما تبعه من تضيق للخناق على الاقتصاد الإيراني، الأمر

وعقب فشل حكومة هادي في استهداف القطاع الخاص، الذي يقود العملية الاقتصادية والتجارية منذ ستّ سنوات، عبر قرار التصنيف الأميركي الذي كاد يتحوّل إلى سيف مصطل على عشرات البيوت التجارية اليمنية، لجات السعودية، وأخر الأسبوع الماضي، إلى تقديم قائمة لمجلس الأمن الدولي لتجفيف تمويل حسابات 60 شركة يمنية عاملة في مجال تموين السوق المحلي بالمواد الغذائية والأساسية من الأسواق الخارجية. ووفقاً لمصادر دبلوماسية مطلّعة، فإن هذا التوجّه يأتي تحت زريعة التلاعب بالدويعة السعودية، بناءً على ما كشفه تقرير الخبراء الدوليين من فضائح فساد كبيرة يتّهم بها مصرف عن المركزي بقيمة 430 مليون دولار. وأكدت المصادر مكوّن من وزارات التخطيط والمالية

والمعادن في مدينة عدن، بتنفيذ قرارها السابق الرقم 49 لعام 2020، القاضي بربط أيّ على نسبة 80% من السوق اليمني.